توثيق الحرف والصناعات التقليدية وأهميته
[المملكة العربية السعودية أنموذجا]

فهد بن علي الحسين

ملخص: يسعى البحث إلى إبراز توثيق الحرف والصناعات التقليدية وأهميته كأداة إيجابية في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي، بوصف التوثيق واحداً من أدوات إدارة التراث، يسهم في الحفاظ على ندرة الحرف وأصالتها، ويكفل استمرارها، كما يسهم في رسم سياسات إدارتها ودمجها في الحياة العصرية. ويتخذ البحث من تجربة المملكة العربية السعودية في توثيق الحرف والصناعات التقليدية نموذجا استرشاديا. وتأتي أهمية موضوع البحث من أنه يضع أمام الباحثين أهم المخاطر والتحديات المستقبلية التي تشكل ضغوطاً تهدد بقاء الحرف والصناعات التقليدية، وتدهور مستواها التقني والفني. كما يكتسب البحث أهميته من استشراف تجربة المملكة العربية السعودية في توثيق الحرف من أجل تطوير أساليب وقدرات محلية مناسبة، توظّف لاحقاً في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي التقليدي. ويهدف البحث إلى إثارة الاهتمام بتوثيق الحرف والصناعات التقليدية في مجتمعاتها الأصلية، من خلال الإسهام في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذه الحرف، وإبراز أهمية المعلومات الناتجة عن التوثيق في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي.

Abstract: The paper highlights authenticating traditional professions and handicrafts and its importance as a positive tool in the National Project of Profession Heritage Management. Authentication is one of the means for Heritage Management, preserving and perpetuating rare and original professions. It also contributes to drawing policies of their management and integration into modern life. The paper takes the case of the Kingdom of Saudi Arabia as a guiding model and underlines the future dangers and challenges that threaten the survival of traditional professions and handicrafts, let alone the deterioration of the technical and artistic qualities. The case may help promote appropriate local endeavors aimed at developing methods and capabilities to serve this enterprise. Raising awareness and interest in authenticating traditional professions and handicrafts in their original localities is one important aim of this paper. The other is the pursuit of collecting as much data as possible about these professions and crafts and highlighting the importance of the collected information.

المقدمـــة

منذ مطلع الألفية الثالثة، تشهد المملكة حركة نشطة جداً للتحديث والتطوير. وفي المقابل واكب تلك الحركة اهتمام رسمي بالحرف والصناعات التقليدية؛ فقد وضعت الهيئة العامة للسياحة والآثار عام ٢٠٠٧م المسودة الرئيسة للمشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي وتنميته. وتقوم أهم أهداف المشروع الوطني على التأسيس لنظام إداري يشرف على التراث الحرفي؛ ولعل أهم أهداف هذا المشروع تأهيل الحرف كي تصبح رافداً من روافد الاقتصاد الوطني. كما يسهم هذا المشروع في توفير فرص العمل للمواطنين وزيادة الدخل، وإبراز التراث، ويوفر منتجات قادرة على المنافسة وقابلة للتسويق داخل المملكة وخارجها (الهيئة ٢٠٠٧: ١٤٧).

ويمثل المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي الذي وضعته الهيئة العامة للسياحة والآثار، التزام المملكة بحماية هذا النوع من التراث الثقافي، والذي نصت الاتفاقيات

العدد الحادي والعشرون - محرم ١٤٣١هـ - يناير ٢٠١٠م
(ص ص ٥٩-٧٤) ردمد ٨٩٤٧-١٣١٩

الدولية على حمايته والحفاظ عليه، ومنها: اتفاقية الحفاظ على التراث غير الملموس، التي جاء فيها: ضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة بما يضمن الحيوية والبقاء للتراث الثقافي غير الملموس، مع العمل على حصرها وتوثيقها، وإعداد البحوث عنها، إضافة إلى أعمال الصيانة والحماية والتنمية والتسويق، وإحيائها من خلال مؤسسات التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي (اليونسكو ٢٠٠٣: المادة ٢/٣).

إن توجّه المملكة ممثلة في الهيئة العامة للسياحة والآثار نحو توظيف الحرف والصناعات التقليدية في السياحة والنشاط الحرفي الوطني من المؤمل أن يأتي بفرص جديدة لهذه الحرف، كما يمكن أن يشكل تحدياً حقيقياً لها؛ ومن بين هذه التحديات ، انقراض التراث الحرفي، فمن العناصر المقلقة أن يسجل وجود نوع من الحرف التقليدية في منطقة ما، ثم بعد بضعة أشهر يكشف التوثيق أن واحدة أو أكثر من تلك الحرف انقرضت من المنطقة Losses of species. في حين يعد فقد المعارف Losses of knowledge العنصر الأكثر حساسية وهشاشة، والمتعذر استرداده ليس فقط بسبب موت الحرفيين، واضمحلال المعارف والمهارات، بل أيضاً بانهيار البنى الاجتماعية التقليدية الناقلة لمثل هذه الحرف.

وفي جانب آخر، يمثل تطوير الحرف ودمجها في المجتمعات العصرية تحدياً إدارياً كبيراً، يتطلب معالجة إدخال التقنيات الصناعية الحديثة عليها، واستخدام مواد صناعية بديلاً عن المواد الطبيعية، وما يصاحبه من وضع تصاميم بسيطة والتخلي عن التصاميم الأصيلة. كما ظهرت قضايا جديدة في إدارة التراث الحرفي، تتعلق بالاعتراف بهذه الحرف ودمجها في الصناعات الحديثة، والكيفية التي يتم بها تمويل الحرفيين، وحفظ حقوقهم المالية والصحية، وقضايا حفظ الملكية الفكرية، وحماية الحرف في إطار قوانين منظمة التجارة العالمية (الهيئة ٢٠٠٧: ١٠٢– ١٣٥).

وتكاد تتفاقم المخاطر الإدارية التي تواجه هذه الحرف بانقطاع التواصل الثقافي مع الشباب الذي يشكل قطاعاً واسعاً من سكان المملكة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تمزق بنى المجتمعات المحلية. إضافة إلى إهمال المنتجات المحلية وتبني المنتجات العالمية الغربية Western. بينما تزداد هذه المخاطر حدة حينما تكون معارف وخبرات هذه الحرف شفهية وليست مكتوبة (تراث غير ملموس).

وهكذا تمثل كل هذه القضايا تحديا أمام المؤسسات المنوط بها إدارة التراث الحرفي، إذ أنه في ضوء هذه المعطيات الجديدة يمكن أن تكون إدارة التراث – دون قصد – أداة لتحطيم مكونات مهمة لهذا التراث المميز للثقافة السعودية، إذا لم تكن مرتبطة بفهم ودراسة لواقعها. ولذا، فإن تحديات الألفية الثالثة تجعلنا قلقين وبشكل متزايد أمام هذه العوامل؛ ومن هنا تصبح عملية التوثيق أكثر إلحاحاً من قبل، وذات أهمية قصوى في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي.

مصطلحات البحث

حددت المفاهيم الرئيسة للبحث ضمن سياق محدد يتلاءم وأغراضه على النحو الآتي:

توثيق الحرف والصناعات التقليدية: يتبنى البحث تعريفا إجرائيا لمفهوم توثيق الحرف والصناعات التقليدية، والذي يعرف بأنه: عملية إجرائية منهجية منظمة، توظف في تسجيل وتجميع المعلومات عن الحرف والصناعات التقليدية بجميع مستوياتها: النوع، والوظيفة، والتقنية؛ لغرض رصد أشكالها الراهنة في مجتمعاتها الأصيلة، وضمن إطار نسقها الثقافي التي نشأت وتطورت وتكيفت فيه، عبر تاريخها الطويل.

التقليدية: تعد الحرف والصناعات التقليدية في المملكة من مظاهر التراث الثقافي التقليدي غير الملموس. وأهم ما يميز هذا النوع من التراث أنه ذو سمات ثقافية متوارثة، تمثل الذائقة الفنية والجمالية للثقافة الإثنية لسكان المملكة (عادات وتقاليد وطرز حياة المجتمع المختلفة). وقد ظهرت هذه الحرف وتطورت عبر آلاف السنين، وانتقلت عبر سلسلة من الأجيال عن طريق التوارث حتى وصلتنا بالشكل التي هي عليه في الوقت الحاضر (اللوحة: ١)

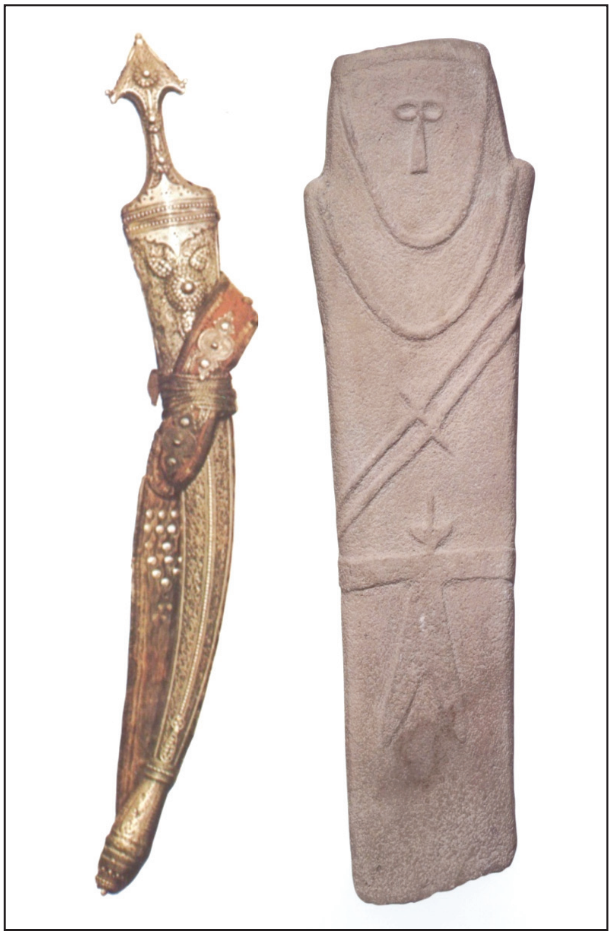
وهذا ما يجعلنا نطلق عليها تقليدية Traditional، أي أنها معارف ومهارات وابتكارات حرفية، وفن تشكيلي موروث، تمارس من قبل حرفيين محليين مختصين خارج تطبيقات الصناعات الحديثة.

إدارة التراث الحرفي (Heritage Handecraft Management): يعد مفهوم إدارة التراث الحرفي من الأشكال الحديثة، بوصفها فرعاً متخصصاً من إدارة التراث الثقافي Cultural Resource Management، والذي يعرف بأنه: مجال المهارات الهادفة إلى الفهم والحفاظ من أجل تحقيق المتعة بأشكال موارد التراث (American ١٩٩٨: ١٢). ووفقا لهذا التعريف؛ فإن إدارة التراث الحرفي مهنة تكرس كليا للاستفادة من تراث الحرف والصناعات التقليدية بهدف الوصول إلى طرق فعالة في تطوير خطط إدارتها. وتتضمن مهام إدارة التراث الحرفي: تطوير سياسات عمل تعنى بتحقيق التوازن بين المحافظة على تلك الحرف وحمايتها وتنميتها، والاستفادة الاقتصادية المتوازنة مع مصالح المجتمع المحلي.

المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي

تبنت المملكة العربية السعودية مشروعاً وطنياً لإدارة التراث الحرفي، وقد أجملت المسودة النهائية لمشروع تنمية السياحة المستديمة أوضاع قطاع الحرف، وأسباب تدهوره، وبرامج التنمية المستدامة اللازمة لتنمية هذه الحرف وتطويرها. ويقوم المشروع على أساس إيجاد إطار مؤسسي لإدارة الحرف، ووضع إستراتيجيات تعمل على دعم وإعادة إحياء تلك الحرف (الهيئة ٢٠٠١: ١٤٨ – ١٦٩). ومن بين أهم ما أنجز من أجزاء هذا المشروع، الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية، التي أعدت مسودتها الأولية عام ٢٠٠٧ م.

والموضوع الأكثر أهمية لقطاع الحرف أن إستراتيجية الهيئة العامة للسياحة والآثار بالمملكة وضعت توثيق الحرف والصناعات التقليدية كمشروع وطني استراتيجي (الهيئة ٢٠٠٧: ٢١٧). وأكد المشروع على أهمية توفير المعلومات عن قطاع الحرف، والعمل على تنفيذ توثيق شامل على المستوى الوطني، وأهمية استخدام التقنيات الحديثة في



اللوحة ١: خنجر تقليدي من النوع المُعَيَر يحمل سمات الثقافة الإثنية لسكان المملكة، ويظهر تصميمه القديم على شاهد قبر من العلا.

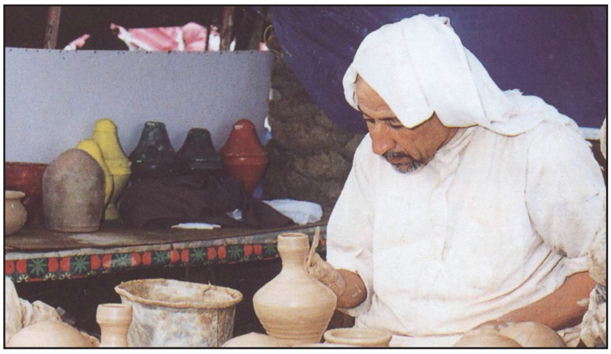
جمع وأرشفة أعمال التوثيق، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الناتجة عن التوثيق، واستثمار تلك المعلومات وتطويرها (الهيئة ٢٠٠٧: ١٨٨).

أولاً: أهمية التوثيق

تتجلى أهمية التوثيق في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي، من خلال التعرف على المكونات الأساسية للحرف والصناعات التقليدية، والكشف عن ما تحتويه من غنى، وتنوع واسع. ويتضمن التوثيق وصف الوضع الراهن لهذه الحرف أثناء إجراء التوثيق؛ وهو ما يفيد في حصر وتحديد أهم الآثار Identification of key Impacts المباشرة وغير المباشرة، وما يترتب عليها من آثار إيجابية أو سلبية ناشئة عن تغيرات طرأت على وظائف تلك الحرف وتصاميمها؛ نتيجة لدمجها في النشاط السياحي وتفاعلاتها الناشئة



اللوحة ٢: صانع فخار تقليدي ينتج أواني فخارية ذات تصاميم حافظت على أشكالها الأصيلة والموروثة، (التقطت الصورة من قبل الباحث ١٤٠٩هـ).



اللوحة ٣: صانع فخار تقليدي بعد مرور تسع سنوات تأثرت منتجاته بسمات حديثة، (التقطت الصورة عام ١٤١٧هـ).

عن ذلك (اللوحتان: ٢، ٣). إضافة إلى التنبؤ بالآثار المحتملة على تلك الحرف Impacts prediction على المدى البعيد بوصفها موارد تراثية قابلة للاستنزاف والتدهور، في حالة زيادة الضغوط عليها.

ومن جهة أخرى، يمكن توظيف نتائج تحليل مواد توثيق التراث الحرفي في المشروع الوطني بما يسهم في تحديد الآفاق المستقبلية لتطوير أساليب إدارة الحرف، واتخاذ التدابير التي تضمن استمرارها، ورسم سياسات مدروسة لضمان إحيائها، وبث روح الإبداع فيها. وسيعرض البحث لأهم القضايا التي تبرز الأهمية الموضوعية للتوثيق نذكر منها:

الكشف عن التنوع الحرفي: إن التوثيق بكافة مستوياته يشير إلى أن المجتمعات التقليدية – وبصرف النظر عن حجم مساحة الأرض التي تعيش فيها- لديها تنوع كبير وثراء في الحرف والصناعات التقليدية؛ ويظهر هذا التنوع في اختلاف الحرف والصناعات نفسها، وفي اختلاف المواد الخام، وأساليب العمل، والطرق التطبيقية المتبعة فيها، وفي اختلاف مواسم العمل وأوقاته. كما أن هناك تنوعات مرتبطة بالتغيرات البيئية والجغرافية، والأحداث الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، إضافة إلى العوامل الذاتية.

إن تنوع وثراء الحرف من الممكن أن نجده حتى على مستوى الحرفة الواحدة؛ فعلى سبيل المثال، إن بلداً مثل المملكة العربية السعودية يضم أكثر من ٣٠٠ منتج صناعي تقليدي تنتج من قبل ٤٥ حرفة تقليدية (الهيئة ٢٠٠٧:٢١). وعلى سبيل المثال، إذا أخذنا صناعة الفخار التقليدي، فإنها سجلت في بيئات ثقافية مميزة جغرافيا تمثل: ثقافة الواحات الزراعية، والثقافة الصحراوية، والثقافة الجبلية، والثقافة البحرية. وعلى سبيل المثال، فإن عينات منتجات الفخار المسجلة في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والطائف،



اللوحة ٤: صانع فخار تقليدي يعمل على قرص صغير، مظهراً اختلافا ثقافيا ذو أبعاد جغرافية واضحة في أدوات وتقنيات صناعة الفخار بالمملكة.

وعسير، وجازان، ونجران، والأحساء، تظهر اختلافات نوعية، من حيث المواد الخام، وطرق تحضيرها، واستخدام تقنيات مختلفة في التصنيع (اللوحة: ٤)، ودرجات الحرق، وفي تصميم أشكال المنتجات، وعناصرها الفنية والزخرفية.

وإذا أخذنا كل تلك العناصر في الاعتبار؛ فإننا نرتكب خطأ فادحاً عندما نعمم نتائج توثيق حرفة في بيئة ثقافية، على بقية البيئات الثقافية الأخرى، متجاهلين الفروقات الثقافية الواضحة بينها. وبناءً على ذلك، فإن التوثيق من الأهمية بمكان في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي، حيث يؤسس لفكرة الأخذ في الاعتبار الفروقات النوعية، والسمات المحلية عند تخطيط وتطوير وتسويق تلك الحرف.

رصد التحولات التي طرأت على بعض الحرف والصناعات التقليدية: يسمح التوثيق برصد التحولات التي طرأت على بعض الحرف والصناعات التقليدية، وأوضاعها الراهنة أثناء التوثيق وبعده، وإعادة تقييم أسباب ازدهار بعضها، والعوامل المؤثرة في تدهور بعضها الآخر. وفي كل الأحوال، يقدم التوثيق تفسيرات موثوقة لأسباب تحول الحرفين إلى إنتاج سلع ثانوية؛ فعلى سبيل المثال، القلاَف (وهو نجار متخصص في صناعة مراكب السفن الخشبية التقليدية)، تحول نجاراً يصنع الأبواب الخشبية، أما الحداد التقليدي، فتحول لصناعة مشغولات الحديد الحديثة. وفي بعض الحالات تحول الصناع لإصلاح المنتجات التقليدية التالفة، بدلاً من تصنيعها، وفي حالات أخرى نجد أن بعض الحرفيين ترك حرفته الأصلية وتحول كلياً إلى صناعات حديثة ذات عائد مرتفع، ومرغوبة من قبل المجتمع.

معرفة التداخل بين عناصر الحرف وتخصصاتها: يساعد التوثيق المؤسسة المنوط بها إدارة التراث الحرفي على تنظيم هذه الحرف كموارد ثقافية، وتصنيفها إلى مجموعات متجانسة. ومن ناحية أخرى يفيد التوثيق في الكشف عن العناصر الجزئية المتشابهة، وطبيعة التخصصات الفرعية، ومدى التداخل فيما بينها، والذي يخفي الكثير من الفروقات في العناصر الثقافية، أو التطبيقية، والفنية.

فعلى سبيل المثال، حياكة النسيج التقليدي، تشكل أحد أهم الصناعات التقليدية في المملكة، وتحتل موقعاً مهماً في التراث الحرفي. والتي تتوزعها عدد من الصناعات منها: حياكة السدو (اللوحة: ٥)، وصناعة البسط (الساحة أو ما يعرف محليا باسم الحنابل)، وحياكة الأقمشة، ونسج البشوت، أي العباءة العربية (اللوحة: ٦)، وحياكة الحصر المصنوعة من الأعواد النباتية، وسف الأوعية الخوصية والحُصُر (اللوحة: ٧) ، وغزل شباك الصيد. ومن جهة



اللوحة ٥: صناعة السدو التقليدية من منطقة نجران، والتقطت عام ١٤١٨هـ.



اللوحة ٦: حائك منهمك في نسج قطعة من قماش بشت تقليدية، ويستخدم نول متطور وأكثر تعقيداً، واستخدم بكثرة في محافظة الأحساء.



اللوحة ٧: حائك أوعية خوصية من منطقة نجران، يستخدم تقنية الظفر في صنع وعاء خوصي.

أخرى تظهر الملاحظات الميدانية لهذا النوع من الحرف في مناطق المملكة ثراءً وتنوعاً في أشكال المواد الخام، والأدوات المستخدمة، وأساليب العمل، والطرق التطبيقية.

إعادة بناء الحرف ومكوناتها المفقودة: يسهم التوثيق بشكل فاعل في الكشف عن الأجزاء المفقودة أو المندثرة من الحرف والصناعات التقليدية، إما لأسباب تعود للفقد المتعذر استرداده من المعارف والخبرات، أو تدهور قدرات الحرفيين الأحياء. لذا، يسهم التوثيق في بناء اتجاهات إدارية مدروسة لاستكمال بناء التقنيات المفقودة، وتسجيل العناصر التي يمكن الاستفادة منها، أو الاقتباس، كما يفيد في تحديد موضوعاتها، وتصاميمها، والنسب الجمالية، وفي معرفة الأساليب التطبيقية المتبعة في الصناعة. كما يسهم التوثيق في إثراء الأطر المرجعية لإدارة التراث الحرفي على صعيد مختلف اختصاصات الحرف والصناعات التقليدية، وتسهيل مهمة المبتكرين، والباحثين والمخططين، بما يوفره التوثيق من سجلات علمية موثوقة، تقدم على شكل أدلة أو كتالوجات تعليمية.

توظيف الحرفيين كشركاء في المشروع الوطني: تكتسب الحرف والصناعات التقليدية من خلال التوارث، فيتوارثها الأبناء داخل الأسرة، وبالمثل ورثها الآباء عن الأجداد جيل عن جيل، أو يتعلمها الحرفي من خلال التتلمذ على معلم قدير. ولعل صفة التوارث داخل الأسرة غالباً هو النظام الشائع في معظم الحرف والصناعات التقليدية المسجلة في السعودية؛ ولذا فإن التوثيق يكشف عن الحرفيين الأصلاء الذين يجيدون معرفة بالتقنيات المعقدة، ونظرائهم الدخلاء على هذه الحرف الذين يجيدون بعض التقنيات البسيطة مثل: نشر الأخشاب، وضرب المسامير، أو الصقل والكشط (دوستال ٢٠٠٢: ١١).

وتشير الملاحظات الميدانية أن الحرفيين التقليديين الأصلاء في السعودية منهم هم العناصر التي لديها رغبة في الاستمرار في الحرفة ، والرغبة في تدريب أجيال من الشباب. لذا، فإن الحرفيين الأصلاء يعدون من الكنوز البشرية الحاملة للتراث الحرفي، ويشكلون ثروة حقيقية؛ بوصفهم المخزون المعرفي والثقافي للحرف والصناعات التقليدية في المملكة. ومن ثم، يجب الإسراع للاستفادة من هؤلاء، وتوثيق معارفهم، ورصد خبراتهم وتجاربهم.

ومن وجهة نظر إدارية، من المتوقع أن تشكل فئة الحرفيين تلك بيت الخبرة التي يمكن توظيفها في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي ، من خلال نقل الخبرات، والمهارات والتدريب، إضافة إلى استشراف طبيعة الاتجاهات التي ستتشكل لدى فئات الحرفيين تجاه السياح، والانخراط في العمل السياحي.

الارتقاء بالحرف التقليدية وتطويرها: تعد عملية الارتقاء بالحرف وتطويرها إحدى أهم وظائف إدارة التراث الحرفي. ويقوم الارتقاء بالحرف والصناعات التقليدية على فرضية أنه يمكن تطوير بعض العناصر الجزئية، من خلال تطوير وظائف الحرف نفسها، أو تطوير أدوات العمل، أو المواد الخام، وبالمثل الطرق التطبيقية في معالجة المواد الخام والخطوات التطبيقية للصناعة، وفي مجالات التصميم، وأشكال المنتجات، والعناصر الفنية والزخرفية.

إن عملية تطوير الحرف يتطلب من إدارة التراث الحرفي عملا مدروساً ومقنناً. ويشترط في ذلك المعرفة العميقة والمسبقة بسمات العناصر الجزئية المكونة للحرفة، ثم الانصهار بين القدرات التراثية، والتقنيات العلمية الحديثة؛ بهدف الوصول إلى ارتقاء وتطوير مقنن ومدروس. بينما قد يرتكب خطأ إداري فادح عندما يعتبر أنه من الممكن الارتقاء بالحرف التقليدية، وإحيائها داخل مجتمع عصري بمجرد حل المشاكل التقنية للإنتاج، والتسويق، دون النظر إلى القيم الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية الملازمة لهذه الحرف، وهو ما يوفره التوثيق.

إدارة الحرف والصناعات التقليدية

تعتمد إدارة الحرف والصناعات التقليدية وتطويرها، وضمان استمرارها على أساس استدامتها، ومفتاح هذه الاستدامة هو أن تكون متناغمة مع قيم المجتمع المحلي وتطلعات الحرفيين؛ للحفاظ على تراثهم، وخصوصياتهم وإبداعاتهم، ومن دون التوثيق لن نتمكن من إدارة التراث الحرفي التقليدي وتنميته سياحياً.

وحتى نحافظ على المستوى المأمول لإدارة هذه الحرف وتطويرها، علينا توثيق أشكال الوظائف التي تقوم بها تلك الحرف في مجتمعاتها المحلية، ثم الكشف عن تحولاتها، الأمر الذي يتيح التوثيق للمشتغلين في إدارة الحرف فهم وظائفها ومدى تميزها وخصوصيتها. إضافة إلى فهم التحولات التي طرأت على تلك الوظائف في الماضي واستشراف مستقبلها.

إن المسح الأولي لواقع الحرف والصناعات التقليدية في السعودية يشير إلى أن بعض الحرف فقدت وظائفها، أو الحاجة النفعية منها؛ وعلى الرغم من هذا التحول الثقافي لا تزال هذه الحرف حاضرة في وجدان المجتمع والتعلق بها كبير (الهيئة ٢٠٠٧: ١٢٢، ١٢٤). وهذا يشير إلى أنه طرأ تحول على الوظائف التقليدية لهذه الحرف، فاتخذت وظائف جديدة نذكر منها:

الرمزية: ويقصد بها، رموز ومعان وإشارات، ينظر من خلالها الإنسان إلى الأشياء الموجودة في محيطه ويتعامل معها. وتعكس هذه الرموز شخصية المجتمع وثقافته ونظمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتظهر الرمزية في أشكال التصاميم والألوان المفضلة، والأدوات التقليدية المستخدمة، وباقي أشكال العناصر الثقافية المكونة للحرف.

فالدور الوظيفي للحرف والصناعات التقليدية تحول إلى وظيفة جديدة، تشبع حاجة الحواس البصرية والسمعية،إضافة إلى إشباع الحاجة الوجدانية. وتستند هذه الوظيفة على ما تحمله الحرف من رموز ترتبط بأذهان الناس بوصفها جزءاً من التاريخ ولها وظيفة رمزية ذات قداسة،أو رمزاً للهوية الثقافية (النعيم ٢٠٠٠: ٢٧٠).

ومن المؤكد أن تحول هذه الحرف إلى الوظيفة الرمزية هو الذي يجعل الحرفيين في حالة رغبة للاستمرار في العمل بهذه الحرف رغم العائد المالي غير المجزي، مما يشكل عنصراً مهماً يجب توظيفه عند إدارة هذه الحرف أو تطويرها.

الوظيفية: ويقصد بها توافق أشكال ومكونات عناصر الحرف والصناعات التقليدية مع وظائفها الإنتاجية، أي أن أشكال ومكونات الحرف تحددها الوظيفة (بقلوطي ١٩٨٨: ٦١). فعلى سبيل المثال، شكل المطرقة متوافق مع وظيفتها،



اللوحة ٨: حدّاد تقليدي يقف في حفرة منخفضة على مستوى قريب من السندان، دون الحاجة إلى أن يحني ظهره.

فالمطارق ذات الرؤوس المنقارية متوافقة مع وظيفتها لدق المسامير في الأماكن الضيقة أو الزوايا الصعبة، في حين يصعب دق هذه المسامير باستخدام مطارق عريضة الرأس. أما الحفرة التي يقف فيها الحداد (المشتغل في صناعة أدوات الحديد التقليدية)، فشكلها متوافق مع وظيفتها، بوصفها أداة تسمح للحداد الوقوف على مستوى قريب من كتلة السندان المنخفضة، فلا يضطر إلى إحناء ظهره (اللوحة: ٨)؛ ما يدل على تطور الحرف والصناعات التقليدية حتى تتناسب مع دورها الوظيفي داخل الحرفة نفسها، والطرق التطبيقية المتبعة عبر مسيرة الإنتاج.

وقد طرأ تحوّل على الدور الوظيفي للحرف، فتحول الشكل الوظيفي العام ليحمل وظيفة حسية ووجدانية، ترضي الحاجة الرمزية للمواطن أو السائح، وترضي أشكال المشاعر الوجدانية تجاهها ومنها: تقدير المهارة الحرفية، والتصاميم الفنية، واحترام قيم ثقافة الشعب الذي يمارسها. ووفق هذه الوظيفة الجديدة، فإن ورش الحرفيين، وتوزيع العمل، وأشكال الأدوات، وطرق العمل، والشكل الخارجي لتصميم المنتجات، والعناصر الجمالية للمنتج التقليدي، جميعها أصبحت ذات قيمة رمزية تمثل الهوية الثقافية، وترضي أشكال المشاعر الوجدانية تجاهها.

النفعية: ويقصد بها المنفعة المتحققة للمجتمع من قيام الحرف والصناعات التقليدية، والتي تلبي الحاجات الأساسية للمجتمع؛ كاللباس، والمسكن، وقطع الأثاث، والأواني وغيرها.

كما تجلب الحرف نفسها وظائف نفعية أخرى؛ ومنها على سبيل المثال: إعادة تدوير مواد الخام الأولية، مما يزيد كفاءة الاستفادة من الموارد الثقافية المحلية؛ فوجود الحرف والصناعات التقليدية يوسع دائرة المنتفعين منها، وهم الفئات المشتغلة بجمع مواد الخام الأولية، إضافة إلى الفئات التي تقوم بنقلها إلى الأسواق، وبالمثل، الفئات التي تتولى تجهيزها وتحضيرها للتصنيع؛ وبذلك تشكل الحرف والصناعات التقليدية سلسلة من الوظائف الجديدة، ما يزيد من عدد المنتفعين منها.

والعرض السابق يشير إلى أن الحفاظ على التراث الحرفي وتطويره، يتطلب إيجاد توافق بين المفهوم الثلاثي لوظائف الحرف والصناعات التقليدية: الرمزي، الوظيفي، النفعي. وإذا ما أردنا أن تكون هذه الوظائف عاملاً مساعداً في إدارتها، فينبغي الاهتمام بثلاث عناصر في أي صناعة تقليدية، وهي: الشكل الخارجي، والمحتوى الضمني، وجودة الصناعة وتميزها. وبغير ذلك لن يتحقق التوازن بين الحفاظ على أصالة الحرف التقليدية، وحتمية التطور الذي تفرضه السياحة القادمة. فالنشاط السياحي القادم سيفرض على سوق الحرف التقليدية صنع أنواع جديدة من المنتجات الحرفية السياحية ليس لها علاقة ارتباط بالموروث الثقافي السعودي الذي أنتجها، إنما ظهرت استجابة للسوق السياحية، والرغبة في كسب دخل إضافي من بيعها، وتنويع المنتجات الحرفية (حسنين ٢٠٠٢: ٣٣ – ٣٤).

ومن الأمثلة على ذلك، ما تفعله المصانع الصينية من إنتاج خناجر وسيوف ذات تصاميم مبتكرة، وسجاجيد للصلاة، وأشكال دلال القهوة، فيقتنيها الأهالي والسياح الأجانب بوصفها جزءاً من التراث الحرفي السعودي. ولعل هذا التحول الذي سيخلقه دخول الحرف والصناعات التقليدية في النشاط السياحي له خطورته من حيث هدمه أصالة وتفرد تلك الحرف والتقاليد التي حافظت عليها لآلاف السنين، حتى وصلتنا بما هي عليه. ولا يمكننا تحقيق هذه الوظائف والمحافظة على أصالة هذه الحرف وتفردها إذا لم تخطط أهداف التوثيق لتسجيل الحالة التقليدية والأصالة والتفرد التي تمتلكها هذه الحرف في حالتها الراهنة، ومتابعة التغيرات التي تطرأ عليها مستقبلا (اللوحة: ٢، ٣).

ثانياً: أهداف التوثيق

يقدم التوثيق خدمات ذات قيمة علمية وتطبيقية للمشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي، و يشير عادة الباحثون إلى هذه الخدمات على أنها أهداف التوثيق. وتأتي أهمية الأهداف من كونها تحدد الاتجاه الفلسفي لإدارة التراث الحرفي وسياساته. ومن جانب آخر علينا أن نميز

بين أهداف التوثيق الأكاديمي الذي يجري في الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة، وبالمثل التوثيق الذي يمارس في مراكز أبحاث ذات صيغة وأهداف تجارية.

ورغم أن توثيق المراكز ذات البعد الاقتصادي أو السياحي لا غبار عليه علمياً، كما أنه مطلب تفرضه أهداف المركز الممولة له؛ لكن هذا النوع من التوثيق الموجه - رغم أهميته - له عيوبه؛ إذ أنه يوجه برامج وخطط مؤسساتنا السياحية - دون قصد - إلى الجانب الاقتصادي البحتّ. بينما يجري التوثيق تحت قيود ومعايير تخرجه عن إطار المنهج الأكاديمي؛ أي أن التوثيق يمارس في إطار تقديم الحرف التقليدية كمنتج إقتصادي سياحي. وتغلب على عملية التوثيق لغة الأرقام الحسابية، وحساب العائد الاقتصادي للحرف وجدواها الاقتصادية؛ في حين يهمل عناصر مهمة في إدارة الحرف هو، الحفاظ على العنصر التراثي لتلك الحرف، والذي تنفرد به ويميزها عن الأشكال الحديثة من الحرف، ويكسبها هويتها الثقافية الأصيلة.

ونستطيع أن نحدد أهم أهداف التوثيق في أربعة أهداف رئيسة، الأول: أهداف معرفية، الثاني: أهداف علمية وتطبيقية، الثالث: أهداف اقتصادية، الرابع: أهداف اجتماعية. وتكمن أهمية هذه الأهداف في الأهداف التفصيلية التي تحققها، وتلخص هذه الأهداف في النقاط الآتية:

نقل المعرفة إلى الأجيال، يعد نقل المعرفة والتوعية والتعريف بالحرف للأجيال القادمة من المهام التي يضطلع بها المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي (الهيئة ٢٠٠٧: ١٩١)، بوصف الحرف والصناعات التقليدية واحدة من المصادر التربوية، والذائقة الفنية والجمالية للشعوب، وهي عناصر لا غنى لمجتمعاتنا عنها؛ لأنها تمثل نتاج حضارتنا، وذاكرة مجتمعاتنا، وخبراتها المتراكمة عبر العصور.

بناء الهوية الثقافية للمملكة العربية السعودية: وتأتي أهمية التوثيق في بناء الهوية الثقافية في أنه يجمع مادة علمية ووثائقية ثرية، تساعد المؤسسة المعنية بإدارة التراث في تحقيق هذا الهدف الوطني. فمن شأن التوثيق أن يؤدي دوراً مهماً في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي وتوصيل هذه الرسالة الوطنية، من خلال تقديم التراث الحرفي السعودي كنتاج أمة ذات ماض ثقافي عريق، ومجتمع مشارك، وفاعل في الإنتاج الذاتي. وهو تراث متفرد بدلالته الدينية، والحضارية والثقافية، ودوره الرائد في مشاركة الأمم الأخرى في بناء حضارة إنسانية عادلة ومدركة لروح الإنتاج والعطاء في الحضارة الحديثة.

توثيق الإبداع، ومجالات الأصالة: يسهم التوثيق في تدعيم المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي من خلال توثيق الإبداع ومجالات الأصالة المحفوظة في ذاكرة الحرفيين التقليديين، ومن ثم ربطه بالتراث الآثاري، أو التراث الثقافي المخطوط. وهو الأمر الذي سيكشف لنا العلاقة الطردية بين روح الإبداع، والذاكرة الجماعية. ومن طرف آخر، فإن توثيق الإبداع ينقل الخبرات التراكمية لأجيال الماضي، إلى جيل الحاضر، وبذلك نهيئ للأجيال القادمة التفاعل مع الحرف، وإعمال فكرهم فيها، وعن طريق التفكير يتم الاختراع، والابتكار، والتعديل والإضافة، وهو ما يسهم في استمرار هذه الحرف ودمجها في حياتنا المعاصرة، وبمقدار ما يفكر مدراء التراث الثقافي، إضافة إلى الحرفيين والصناع، بمقدار ما تنمو ظاهرة الإغناء الثقافي، (Cultural Enrichment) وهي ظاهرة صحية على طريق التفاعل والتطور الثقافي والبناء المعرفي لهذه الحرف.

الحفاظ على أشكال التراث الحرفي الأصيل، يفيد التوثيق في صون الحرف من أشكال العبث أو التدهور، كما يتضمن الحفاظ على الأصالة والتفرد، أي أن يكون لهذه الحرف طابعها المتفرد الذي يعبر عن موضوعها، والأصول الثقافية للمكان الذي أنتجها؛ ولذلك يمكن للسائح أن يجد في التراث السعودي أشكال الحرف المميزة بتطبيقاتها ومنتجاتها المتفردة في عناصرها وأصالتها.

يقدم التوثيق تنبؤات موثوق بها، فالمعلومات الناتجة عن التوثيق يمكن تحويلها إلى بيانات، ومن ثم استخدامها أدوات إدارية تسهم في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي، ووضع الحلول للمشكلات التي تعترض تطويرها،

أو تهدد سلامتها، بما يكفل حسن إدارتها وتفعيلها كمنتج ثقافي ذي جدوى اقتصادية. وبالطبع، فإن هذا ينطلق من الاقتناع بأن كل تدخل في قطاع الحرف والصناعات التقليدية لا بد أن يكون مدروساً بعمق في كل مرة، وأن لا تتخذ أوضاع أو حلول مسبقة، وغير مدروسة، دون مرجعية واضحة، وتلك المرجعية هي أصالة الحرف وأنها جزء من تراث الأمة وهويتها الثقافية.

ثالثاً: تجربة التوثيق في المملكة العربية السعودية

لا شك أن تجربة المملكة في توثيق التراث الحرفي حديثة العهد، فقد بدأت في سبعينيات القرن المنصرم، بجهود فردية، ثم تطورت في التسعينيات، بجهود رسمية وأهلية خاصة. وفي بدايات القرن الواحد والعشرين باتت تجربة المملكة أكثر نضجاً، على نحو يجوز لنا أن نؤرخ لبدايات جديدة لتوثيق الحرف والصناعات التقليدية.

ظهرت عدد من أعمال توثيق الحرف والصناعات التقليدية تمت في المملكة، ويميزها وجود أعمال متعددة نشر بعضها في أوعية مختلفة ضمت مجموعات متفرقة من الكتب، والمقالات، أو التقارير المحفوظة في أرشيف المكتبات وبعض مراكز البحوث.

وفيما يلي يستعرض البحث أهم ملامح تجربة المملكة في توثيق الحرف والصناعات التقليدية، وهي من دون شك يمثلها أعمال توثيق أسهم فيها أعداد كبيرة من الباحثين والمهتمين على مستوى الأفراد أو المؤسسات؛ ونظراً للكم الكبير منها فقد تم اختيار عينات قصدية ممثلة قدر الإمكان لبعض المناطق الإدارية بالمملكة، وبالمثل الأفراد والجهات القائمة أو الممولة للتوثيق. وقد صنفت هذه النماذج المختارة من الأعمال في أربعة مراحل على النحو التالي:

١- مرحلة التوثيق الفردي (١٣٩٩-١٤١٠هـ/١٩٧٩-١٩٩٠م):

لم تبدأ هذه المرحلة إلا في السنوات الثلاثين الماضية، واتسم التوثيق في هذه المرحلة بأنه عمل فردي، وإن تم دعم بعضه من قبل الجهات العلمية. وقام بهذا النوع من التوثيق متخصصون في الدراسات الإنثروبولوجية، أو الدراسات الفولكلورية، ونذكر مثالين منشورين لهذا النوع من أعمال التوثيق هما:

أ. ما كتبه الباحث النمساوي، والتر دوستال (Walter Dostal) خلال عام ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م. وأصل المادة المنشورة تقارير المسح الميداني الذي قام به الفريق النمساوي لتوثيق الثقافة التقليدية في عسير، وقد نشرت تقارير هذا المسح باللغة الإنجليزية عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م (دوستال ٢٠٠٢: غ - ف). ثم ترجم هذا التقرير إلى العربية لاحقا من قبل أستاذين من قسم الآثار بجامعة الملك سعود هما: الدكتور يوسف مختار الأمين، والدكتور سعد الراشد، وطبع من قبل مؤسسة التراث عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٠م.

وقد سجل فريق البحث معلومات مهمة عن أربع حرف تقليدية شملت: النجارة، والحدادة، وتربية النحل، وتشييد المباني التقليدية. وسجل الفريق تفاصيل موسعة عن الحرفيين ودورهم الاجتماعي، وتوزيع أماكن انتشارهم في منطقة عسير، والنظم والقوانين الاجتماعية التي تحكم هذه الحرف، وملكية أدواتها. كما تم توثيق أهم أشكال الأدوات المستخدمة في هذه الحرف وأبرز الطرق التطبيقية المتبعة في معالجة المواد الخام، وأساليب التصنيع.

ويعد هذا الكتاب من الأعمال التسجيلية الرائدة في توثيق عناصر الثقافة المادية بمنطقة عسير جنوبي المملكة؛ لاشتماله على مادة غنية وتفصيلية عن تلك الحرف، واتباعه منهجاً علمياً دقيقاً في التوثيق؛ ما يجعل هذا العمل أحد أبرز أعمال التوثيق التي طبقت في المملكة.

ب. العمل الذي قام به الدكتور سليمان محمود حسن (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م). والكتاب يعد من الدراسات المتخصصة في توثيق ودراسة صناعة واحدة، هي صناعة الصحاف الخشبية بمنطقة جازان. وتضمن الكتاب توثيقاً لأنواع الأخشاب المحلية المستخدمة في صناعة الصحاف، وأدوات العمل، ووصفاً للعناصر

الزخرفية المنفذة عليها. كما أُلحق الكتاب بمجموعة من الصور لأهم الأوعية الخشبية. وعلى الرغم من أهمية مادة الكتاب وقيمته العلمية، إلا أنه يفتقر إلى توثيق مراحل العمل، ووصف الطرق التطبيقية المتبعة، وأشكال الصحاف ومسمياتها المحلية، ووظائف كل نوع منها. وعلى كل حال، يعد هذا العمل المميز من الأعمال التوثيقية الرائدة في موضوعها.

٢- مرحلة توثيق الدوائر المهتمة بالتراث (١٤١٤هـ - ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٤-٢٠٠٠م):

وهي أعمال نفذت بجهود خاصة، ورعاية قطاعات مهتمة بالتراث أو مراكز البحوث، ولعل أهم هذه الأعمال، حسب الأقدم، الآتي:

أ. التوثيق الذي قام به الأستاذ عبدالله سليمان الجبالي (١٤١٠هـ/١٩٩٠م). وأنجز هذا العمل بدعم من الإدارة العامة للمهرجان الوطني للتراث والثقافة. وهذا العمل توثيق لتسع من الحرف والصناعات التقليدية المشاركة في السوق الشعبي بقرية الجنادرية. وقدم العمل توثيقاً لعناصر متنوعة باستخدام قائمة أسئلة (استمارة بحث). ويتسم هذا النوع من التوثيق، في أنه اتبع منهجاً علميا واضحا في جمع المادة. ولعل ما يؤخذ على هذا التوثيق أن المادة الموثقة خلت من التسجيل الوصفي للعمل وخطواته، ووصف مكان العمل نفسه. كما لم توصف مواد الخام الأولية، وعدد المشتغلين، ووظيفة كل منهم، في حين تم التوثيق في بيئة غير أصلية (مصطنعة). ورغم ذلك يعد هذا التوثيق من الأعمال الجيدة؛ لأنه وثّق عدد من الحرف لم تعد موجودة الآن، أو توفي أصحابها.

ب. العمل الذي قام به الدكتور ثروت السيد حجازي (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م). وأنجز هذا العمل بتمويل من مركز أبحاث الحج، التابع لجامعة أم القرى، والعمل توثيق لحرف منطقة محددة، هي مكة المكرمة. وقد وثق الكتاب تفاصيل كثيرة عن تسع صناعات تقليدية رئيسة، وما يتفرع عنها من صناعات تخصصية. وتضمن التوثيق معلومات ميدانية متنوعة، وتسجيل وصفي لمواد الخام، وأدوات العمل، وبعض المنتجات المصنعة، كما دعم التوثيق بالوثائق الخطية، والصور والرسومات التوضيحية. ويتميز هذا العمل بالشمولية واستيعابه معلومات كثيفة، تكشف عن جوانب من ثراء التراث المكي وتنوعه، ما يجعله عملا مفيداً في بناء صيغ إدارية مناسبة.

جـ. كما يشار إلى العمل الموسوعي الذي أنجز من قبل مؤسسة دار الدائرة للنشر والتوثيق عام (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م). حيث أنجزت مؤسسة دار التراث توثيقاً لمجموعة كبيرة من الصناعات التقليدية المسجلة في المملكة. وتضمن التوثيق ثمانية أنماط رئيسة من الحرف والصناعات التقليدية، ويندرج تحت كل نمط منها عدد من الصناعات الفرعية. في حين زودت الموسوعة بنماذج مصورة لبعض أدوات العمل، وأهم النماذج المصنعة.

ومما يؤخذ على هذا العمل، رغم أهميته، أن معلوماته لم تكن نتاج مشروع توثيق ميداني، وإنما اعتمد بشكل رئيس على المعلومات المنشورة، إضافة إلى ذاكرة الباحثين أنفسهم، وفي بعض الحالات الاستعانة برواة من الحرفيين، وهو قليل جدا؛ في حين لم توثق المصادر التي استقيت منها هذه المواد؛ ولذا، فقيمة المادة العلمية لهذه الموسوعة يشوبها الضعف، كما أنها لا ترقى إلى العمل المنهجي الواضح المعايير.

٣- مرحلة التوثيق المؤسسي: (١٤٢٨هـ - ١٤٤٧هـ/ ٢٠٠٧-٢٠٢٦م):

وضعت الهيئة العامة للسياحة والآثار مشروع خطة توثيق الحرف والصناعات التقليدية، وتضمنت هذه الخطة ثلاث مراحل تنفذ على مدى عشرين عاماً، تبدأ من عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، وتستمر حتى عام ١٤٤٧هـ/٢٠٢٦م (الهيئة ٢٠٠٧: ٢٠٢). ولذا، يجوز لنا أن نؤرخ لمرحلة جديدة لتوثيق الحرف والصناعات التقليدية في المملكة بدءاً من هذه المرحلة. ورغم أهمية مشروع التوثيق الذي رسمته الخطة الإستراتيجية (٢٠٠٧ م)، إلا أنه توقف ولم ينفذ حتى حينه، باستثناء مسح أولي سريع نفذ على مرحلتين: المرحلة الأولى عام

١٤٢٠-١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، (القحطاني، ٢٠٠٠: ٣)، والمرحلة الثانية نفذت عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. وهذه التجربة، بالطبع، لا تشكل مرجعاً على مستوى التجربة الوطنية للتوثيق، وإن كان ذلك المسح يصلح أن يكون مرجعاً يمكن أن يسترشد به لاحقاً عند التخطيط لإنجاز خطة التوثيق الشامل.

رابعاً: تقويم تجربة التوثيق في المملكة

ويعتمد تقويم تجربة التوثيق في المملكة في هذا البحث على استقراء النماذج المختارة قصدياً من أعمال التوثيق المنشورة، والتي تم عرضها في تجربة التوثيق بالمملكة، إذ أن هذا الاستقراء يساعد في تطوير إدارة التراث الحرفي الوطني على نحو حاسم، ويفيد في توجيه سياسته، وعلى نحو خاص توثيق الحرف والصناعات التقليدية، والذي لخصت الإستراتيجية الوطنية للحرف اليدوية الوضع الراهن لهذه التجربة في العبارة التالية: «أن ما نشر حتى الآن لا يمكن اعتباره توثيقاً للحرف على الصعيد الوطني، وهناك فراغ كبير يجب استدراكه» (الهيئة ٢٠٠٧: ٢١). ولعل أهم نقاط تقويم تجربة التوثيق في المملكة العربية السعودية يتجلى في الآتي:

١- تمثل مرحلتا التوثيق الفردي وتوثيق الدوائر المهتمة بالتراث، حالة لها أهدفها، ومميزاتها، وخصوصيتها. وقد أسهمتا في توثيق مجموعة من الحرف والصناعات التقليدية، والتعريف بعناصر مختلفة منها، غير أن المعلومات الموثقة تتفاوت جودتها من ناحية تطبيق المنهج العلمي المتبع في التوثيق، وطرقه ومصادره، وحتى أدواته. إضافة إلى مستوى المعلومات، وجودتها والتي تتفاوت غزارتها واستيفاء عناصرها. فجاء التوثيق بصورة معلومات مبسطة وغير مشبعة، كما جاءت بعضها عقيمة وغير موثقة، وقاصرة على عناصر جزئية، أو أهملت عناصر وقضايا مهمة في التوثيق؛ ولذا، فإن الاستفادة منها في إدارة التراث الحرفي مهمة للغاية.

٢- غياب التوثيق المؤسسي، فلم ينفذ على مستوى المملكة حتى الآن، مشروع مؤسسي منهجي. باستثناء مسح أولي شامل، بهدف التعرف بشكل سريع على الواقع الراهن لقطاع الحرف، واستخدمت معلومات المسح لأغراض كتابة الإستراتيجية الوطنية للحرف.

٣- وجود مؤسسات، ومراكز بحث وتوثيق التراث الحرفي بالمملكة، تراكمت لديها خبرات وتطبيقات عملية في التوثيق، وإن كنا لم نطلع حتى الآن على تقارير مكتوبة حول تجربة تلك المؤسسات والمراكز، أو المناهج التي استخدمتها في التوثيق. إلا أن وجود هذه المؤسسات والمراكز البحثية يؤهلها لأن تصبح شريكاً مهماً في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي، وإنجاز خطة التوثيق.

٤- قصور التوثيق، فمشاريع التوثيق المنشورة اتسمت بالانتقائية، وازدواج أعمال التوثيق، في حين تم التركيز على توثيق بعض الحرف، أو أجزاء معينة منها. كما يوجد نقص أو إهمال كلي لبعض العناصر المهمة. وفي المقابل اعتمد التوثيق بشكل رئيس على المعلومات المتوافرة في أوعية النشر، وليس المصادر الحقلية.

٥- عدم وجود قواعد معلومات عن الحرف والصناعات التقليدية، أو دراسات إحصائية، وجداول، ومؤشرات موثقة، توفر تقييماً شاملاً للحرف. وحتى المتوافر من هذه المعلومات غير متاح بشكل يسهل الوصول إليه.

خامساً: نحو مقدرة أقوى للتوثيق في المملكة

ينطوي جزء حيوي من رفع مقدرة التوثيق في المملكة، وإكمال النقص الحاد في المعلومات عن الحرف والصناعات التقليدية، في العمل المدروس لبرنامج توثيق تكاملي. وأن يصمم مشروع التوثيق،ليحقق أهداف المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي، ويكون في مجمله محققاً للرؤية العامة، والأهداف التي وضعها المخطط الإستراتيجي المعد من قبل الهيئة العامة للسياحة والآثار.

ولتحقيق بناء إدارة تراث حرفي جيد، يقترح البحث مشروع استرشادي لتوثيق الحرف والصناعات التقليدية يقوم على ثلاث عناصر رئيسة، هي خطة توثيق مدروسة، وتحسين بيئة التوثيق، وشراكة فاعلة. وتقوم هذه العناصر

على النقاط الآتية:

١- إجراء توثيق إنقاذي وسريع لقطاع الحرف، إذ أن عوامل التحول العميق في الحرف، والتغيرات التي تحدث عليها، وتآكل عناصرها الأكثر هشاشة، واتساع مساحة أراضي المملكة، ووجود شرائح من الحرفيين تشيخ وتنكمش، والفقد القسري لعناصرها، فإن هذا الوضع يفرض علينا حالة يمكن أن نطلق عليها السباق مع الزمن لتدارك ما يمكن تداركه من هذا التراث. وإذا اعتمدنا وجهة النظر تلك، فإن البحث يدعو إلى إجراء توثيق إنقاذي سريع وتتابع عمليات التوثيق على مدى طويل ومستمر، ويقترح أن يقسم المشروع، وترصد ميزانيته المالية على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: المسح الميداني الأولي، ويستغرق ٣٦ شهراً، وينفذ خلال الأعوام (١٤٣١-١٤٣٣هـ/ ٢٠١٠-٢٠١٢م).

المرحلة الثانية: التوثيق الإنقاذي، ويستغرق ٤٨ شهراً، وينفذ بعد سنة من البدء بالمرحلة الأولى كحد أقصى، وذلك خلال الأعوام (١٤٣٢-١٤٣٦هـ/ ٢٠١١-٢٠١٥م).

المرحلة الثالثة: إدخال المعلومات، وإنشاء قاعدة معلومات خاصة بالمسح الميداني الأولي، والتوثيق الإنقاذي. ويبدأ العمل بهذه المرحلة منذ إطلاق مشروع المرحلة الأولى، ويستمر حتى اكتمال بناء قاعدة البيانات، وتحليلها، وذلك على مدى خمس سنوات من الفترة (١٤٣١-١٤٣٦هـ/٢٠١٠-٢٠١٥م).

٢- تطوير مناهج التوثيق من خلال إتباع أفضل المناهج العلمية واستخدام المعايير المقبولة دولياً في التوثيق. وتحافظ على موضوعية التوثيق، بحيث يوجه مشروع التوثيق على أساس التنوع الثقافي للحرف والصناعات التقليدية بمناطق المملكة ومحافظاتها في مستوىً واحد، في حين تعتمد معايير علمية وفنية تطبيقية بحتة في التوثيق، دون تحيز يخرج التوثيق عن إطار المنهج الأكاديمي المعروف في البحوث.

٣- الاستفادة من أعمال التوثيق المحلية، وتشجيع التوثيق الفردي، وتوثيق مراكز التراث الوطنية. من خلال رعاية وتشجيع مبادرات التوثيق المحلي، وإتاحة الفرصة لجميع مراكز التوثيق ومراكز البحوث، والدراسات الجامعية من فئات المجتمع، والأكاديميين، والطلاب، وحتى الحرفيين أنفسهم، بالمشاركة في مراحل التوثيق. وتنظيم الاستفادة من المشاريع الدولية المشتركة، والتي ترغب المنظمات الدولية التعاون من خلالها، أو حتى على مستوى التوثيق الفردي للباحثين الدوليين. إضافة إلى تطوير نظم التوثيق على المستوى الفردي، ومراكز التراث.

٤- إنشاء مركز لإدارة التراث الحرفي في المملكة، وتشرف على هذا المركز الهيئة العامة للسياحة والآثار، وجامعة الملك سعود ممثلة بقسم إدارة موارد التراث والإرشاد السياحي بكلية السياحة والآثار. ووظيفة هذا المركز الإشراف على التوثيق وتحسين بيئته وتنسيق أهدافه ووسائله، ووضع الخطة التنفيذية لمشروع التوثيق في مناطق المملكة، وإعداد الأدلة، إضافة إلى تدريب العاملين بالتوثيق وتطوير مهاراتهم، وإجراء البحوث العلمية عليها بما يخدم أهداف المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي.

٥- تفويض بعض المؤسسات العلمية أو المهتمة بالتراث في تنفيذ مشروع التوثيق، فيمكن أن يؤدي التفويض، إلى إسباغ المزيد من الشراكة في هذا المشروع، والوضوح والشفافية على هذه المهمة الوطنية الضخمة والعاجلة.

٦- تطوير فرق ولجان التوثيق وأدواتها، من خلال وضع برنامج مدروس، يعمل على تنفيذ ورش عمل لشرح أهداف التوثيق، ووضع معايير مقبولة لاختيار المؤسسات المنفذة للمشروع، أو الأفراد المتعاونين. وتنفيذ برامج وورش تدريب سريعة للمشرفين على فرق التوثيق، والموثقين الحقليين. إضافة إلى ضرورة وضع دليل منهجي للتوثيق، بهدف التغلب على العوائق المعروفة أثناء تنفيذ التوثيق الحقلي.

٧- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية وتطويرها، لتكون نواة

وحدة لإدارة التوثيق، ودراسة الحرف والصناعات التقليدية وتحليلها، ويراعى أن تصمم برامج قاعدة البيانات الإلكترونية لتكون قادرة على فحص مواد التوثيق وتدقيقها، إضافة إلى تصنيف وأرشفة وثائقه وسجلاته. وتحويل هذه القاعدة إلى شبكة وطنية يتاح استثمارها وتطويرها، ويمكن استخدامها من قبل الباحثين، ومراكز البحوث.

٨- بناء شراكة بين المملكة، ومراكز الأبحاث العربية، والدولية للتوثيق وتبادل المعلومات عن قطاع الحرف، فمواجهة التحديات التي تفرضها تحديات العولمة خلال الألفية الثالثة تبرز أهمية بناء شراكة مع هيئات رعاية الحرف، ومراكز البحث في المؤسسات والجامعات المعنية بإدارة موارد التراث الثقافي والهيئات المانحة، من أجل توثيق الحرف، ورصد التغيرات التي طرأت عليها، وصوغ التدخلات الإدارية المناسبة.

خاتمة

يضع البحث اعتباراً لتحديات ومخاطر إدارية جديدة تؤثر سلباً على حالة الحرف والصناعات التقليدية في المملكة والناشئة عن توظيفها في السياحة والنشاط الاقتصادي الحرفي الحديث. وتعبر تلك التحديات عن مخاوف الباحثين من اختفاء تقاليد حرفية موروثة تمثل الذاكرة الوطنية للمجتمع السعودي، وذائقته الفنية وابتكاراته الحرفية.

ويبرز البحث الأهمية الموضوعية للتوثيق في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي؛ وهو ما يفيد المؤسسات المنوط بها إدارة التراث الحرفي لرصد التحولات التي طرأت على هذه الحرف، واستكمال إعادة بناء العناصر المفقودة، وتوظيف الحرفيين كشركاء، بما يسهم في الارتقاء بتلك الحرف وتطويرها، واتخاذ التدابير الإدارية المناسبة التي تضمن استمرارها، ورسم سياسات مدروسة للحفاظ عليها وإحيائها.

وتوصل البحث إلى أن تجربة المملكة في توثيق الحرف والصناعات التقليدية تمثل إنجازاً مهماً على مستوى التجربة المحلية، لكنه لا يزال قاصراً عن المأمول؛ بسبب عدم تنفيذ توثيق شامل لهذه الحرف حتى الآن، في حين كشف البحث عن فراغ كبير في إدارة التوثيق، ومحدوديته على نطاق الأراضي الإدارية لمناطق المملكة، إضافة إلى تفاوت ملحوظ في جودة التوثيق المنشور عن تلك الحرف من ناحية مستويات التوثيق، وجودة وثراء المعلومات. ورغم إيجابيات تلك التجربة إلا أنه يجب الاهتمام بعدد من النقاط الرئيسة، تراعى عند التخطيط للمشروع الوطني لتوثيق الحرف والصناعات التقليدية في المملكة، وتقوم على ثلاث مرتكزات أساسية هي خطة توثيق مدروسة، وتحسين بيئة التوثيق، وشراكة فاعلة بين أفراد ومؤسسات المجتمع.

كما أظهر البحث أن التوثيق الفردي، وتوثيق الدوائر المهتمة بالتراث حققا رصيداً من الخبرات في مجال التوثيق، ويمكن الاستفادة من تلك الخبرات في بناء شراكة وطنية توظف في المشروع الوطني لتوثيق الحرف والصناعات التقليدية.

وأخيراً يضع البحث جميع المهتمين بقضايا الحفاظ على التراث الحرفي أمام مسؤولية الإسراع في حفظ الذاكرة الوطنية، من خلال الدعوة لتنفيذ مشروع إنقاذي عاجل لتوثيق الحرف والصناعات في المملكة، ويقترح البحث تنفيذ هذا المشروع خلال خمس سنوات كحد أقصى، وعلى ثلاث مراحل تبدأ من عام ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م وتنتهي بعام ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

التوصيات

يؤكد البحث على أهمية التوثيق للحرف والصناعات التقليدية في المشروع الوطني لإدارة التراث الحرفي، والتعرف على الوضع الراهن لها، ومتابعة رصد التغيرات التي طرأت على وظائفها، والتأثيرات المحتملة عن دمجها بالنشاط الاقتصادي السياحي وتفاعلاته بما يسهم في الحفاظ على أصالة وتفرد هذه الحرف، ويفيد في إدارتها، فإن البحث يدعو للاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية، ويوصي بالآتي:

١- الإسراع في توثيق الحرف والصناعات التقليدية في المملكة، والبدء في تنفيذ خطة إنقاذية عاجلة، والإعداد لها ثم إطلاقها في عام ١٤٣١هـ/ ٢٠١١ م.

٢- إنشاء مركز توثيق للحرف والصناعات التقليدية، تشرف عليه الهيئة العليا للسياحة والآثار، وبالتعاون مع جامعة الملك سعود.

٣- الإعداد العلمي لمشروع التوثيق الوطني للحرف والصناعات التقليدية في المملكة، والاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية عبر عقد مؤتمر دولي بعنوان: توثيق الحرف والصناعات التقليدية في المملكة العربية السعودية.

٤- أن تتولى الهيئة العليا للسياحة والآثار، بناء شبكة قاعدة معلومات بين مناطق المملكة توظف في تسجيل البيانات عن الحرف والصناعات التقليدية، وتصنيفها، وتتيح استثمار معلومات التوثيق، وتطويرها.

٥- أن تعمل الهيئة العليا للسياحة والآثار على تطوير مناهج التوثيق العلمي لقطاع الحرف، وتشجيع المؤسسات والجامعات المهتمة بالتراث الاستفادة من تجربة المملكة في وضع معايير علمية تتناسب مع البيئات التقليدية، وثقافة المجتمعات الأصلية للحرف التقليدية، وتحافظ على موضوعية التوثيق، وتساعد على فهم عناصرها، وأوضاعها الراهنة، والتنبؤ بالآثار المستقبلية التي يمكن أن تطرأ عليها.

د. فهد بن علي الحسين. جامعة الملك سعود. كلية السياحة والآثار. قسم إدارة موارد التراث والإرشاد السياحي.
d.fahad27@hotmail.com.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

الأمين، يوسف مختار (٢٠٠٢)، «الإثنوأركيولوجيا وإمكانية تطبيقها في دراسة الحرف الشعبية في المملكة العربية السعودية»، **الجزء الأول، ندوة الآثار في المملكة العربية السعودية وحمايتها والمحافظة عليها**.

البقلوطي، الناصر (١٩٨٨)، «نحو تصنيف لعناصر الثقافة المادية بالوطن العربي»، مجلة المأثورات الشعبية، س٣، ع١٢.

ثروت، السيد حجازي (١٩٩٤)، **الحرف اليدوية في مكة المكرمة**، مركز أبحاث الحج، مكة المكرمة.

الجبالي، عبدالله سليمان (١٩٩٠)، **حرف ومفردات من التراث**، مطابع الحرس الوطني، الرياض.

حسنين، جليلة حسن (٢٠٠٢)، **دراسات في التنمية السياحية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

سليمان، محمود حسن (١٩٨٩)، **الأواني الخشبية التقليدية عند عرب الجزيرة**: مدخل لدراسة الفولكلور العربي، دار البلاد للطباعة والنشر، جدة.

دار الدائرة للنشر والتوثيق (٢٠٠٠)، «**الثقافة التقليدية في المملكة العربية السعودية: الحرف اليدوية، الجزء الثالث**، المشرف العام: سعد الصويان، الرياض.

دوستال، والتر (٢٠٠٢)، **ملامح الثقافة التقليدية لمنطقة عسير**: دراسة إثنوغرافية، ترجمة: يوسف مختار الأمين، وسعد عبدالعزيز الراشد، مؤسسة التراث، الرياض.

القحطاني، سعيد عوض (٢٠٠٠)، واقع الحرف والصناعات اليدوية في المملكة العربية السعودية، تقرير غير منشور، الهيئة العليا للسياحة، الرياض.

النعيم، مشاري عبدالله (٢٠٠١)، «تدوير الثقافة المادية كآلية لتأكيد الهوية الخليجية المشتركة: دراسة لبعض العناصر البصرية في التراث الشعبي الخليجي»، من كتاب **مناهج توثيق التراث الشعبي في دولة الإمارات والخليج العربي**، الجزء الثالث، بحوث المؤتمر السنوي الثاني ٢٠-٢٢ ذو الحجة ١٤٢٠هـ الموافق ٢٦-٢٨ مارس ٢٠٠٠م.

الهيئة العامة للسياحة والآثار (٢٠٠١)، **مشروع تنمية السياحة المستديمة**، المخرج ١,٠٩ التراث الثقافي والمحافظة عليه وعرضه، نسخة رقم ١١/٢. المسودة النهائية.

الهيئة العامة للسياحة والآثار (٢٠٠٧)، **الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية**: المسودة الأولى، الهيئة العليا للسياحة، الرياض.

اليونسكو (٢٠٠٣)، **اتفاقية الحفاظ على التراث غير الملموس**، باريس، ويمكن الرجوع إليها في موقع اليونسكو على الإنترنت: WWW. ICOMOS.ORG.

ثانياً: المراجع غير العربية

American Institute conservation (1998) National Park System. from:

http://www.cr.nps.gov/history/online_books/nps28/28contents.htm. Nationalparksystem